

امر النكاح والعضد العقد بين الزوجين لكن لا يفسخ النكاح
 بذلك **ويكف** له محادثة النساء وتقليب الجوارح **ويحجر** له
 شراؤهن ويمنعهن ويحجر له من جفته زوجته والغفر
 في امور النساء وان يرك شعر امراته **ويحرم** ايضا قطع شعر
 الحرم الذي ينبت بنفسه سواء نبت بنفسه او استنبت
واعلم ان عقد النكاح وقطع الشعر لا يهدى ولا يهدى ولا جزاء
 فيها وانما فيها الاوستغفار **وذكر** مسئلة قطع الشعر
 هنا استطراد لاجل مشاركة الحكم فيه وفي عقد النكاح والاس
 سياتي الكلام على قطع شعر الحرم في حدود الحرمين انهم
واما عند الامام ابي حنيفة واحمد فقد تقدم الكلام على حكم
 العقد في المهر حرام عند ما فلا عوده ولا اعاده انما يسي
النوع السادس من محرمات المهر حرام الجماع ومعدماته
قال النووي في الايضاح فيحرم على المهرم الوطئ في القبل واليد
 ولو جازيل وان كف وان لم يتزل في كل حيوت هذا من وعين
ويحرم المباشرة فيما دون الفرج بشهوة ولو لعلم كالمفاخرة
 والمعانقة والقبلة والمس باليد بشهوة **قال ابن هبار**
 اذا انزل بسبب المس والقبلة قال ما لك فيفسد في ويلزمه
 بدنه

بدنه والعنقا **وعند احمد** روايان احدهما تحذهب ما نكر
 والاخر كما لمنهين **قال النووي** وخروج بالمباشرة مالو
 قبل بشهوة من وراء حائل وان انزل فان حرام ولا فدية
 فيه اذ شرط الحومة الاستمتاع **وسئل** ط الدم المباشرة بشهوة
ولا يحرم المس والقبلة بغير شهوة **ويحرم** على الحلال
 مباشرة المحرمة **ويحرم** على المحرمة تمكين الحلال من مباشرتها
وهذا التحريم في الجماع يستمد حتى يتحلل التحليل **والمباشرة**
 بغير جماع يستمد حتى يها عاب العوا الصحيح وعلى قول
 يحل بالتحلل الاول **وصيف** حرما المباشرة فيما دون الفرج
 فباشرة ما حراما الزمة العفوية ولا يفسد نسك وان ياكل
 ناسيا فلا شيء عليه بلا خلاف سواء انزل ام لا والاستفتاء
 باليد يوجب العفوية **ولو كره** النظر الى امرته فانزلت من
 غير مباشرة ولا استمنا فلا فدية عليه **عند الشافعية**
 ولا عند ابي حنيفة **وما لك** وقال احمد في رواية تجيب بدنه
وفي رواية سناه **واعلم** الوطئ في قبل المرأة او درها او در
 الرجل او البهيمة فيفسد به الحج ان كان قبل التحلل الاول
 سواء كان قبل الوضوء بغيره ام بعده وان كان بين

Copyright © King Saud University